

محاكمة الربيع العربي

حالة حقوق الإنسان
في العالم العربي ٢٠١٤



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

المدير

بهي الدين حسن

نائب المدير

زياد عبد التواب

محاكمة الربيع العربي

حالة حقوق الإنسان في العالم العربي ٢٠١٤

سلسلة: قضايا الإصلاح (٣٤)

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العنوان: ٢١ شارع عبد المجيد الرمالى - الدور السابع -

شقة رقم ٧١ - باب اللوق - القاهرة

ت: ٢٧٩٥١١١٢ (٢٠٢+) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢+)

العنوان البريدي: ص.ب. ١١٧ مجلس الشعب، القاهرة

البريد الإلكتروني: info@cihrs.org

الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عبد الرحمن حمدي

صورة الغلاف للاجئين سوريين في لبنان.

نقلًا عن موقع: <https://www.alsouria.net>

الغلاف والإخراج الفني: هشام السيد

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢١٦٤٠ / ٢٠١٥

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية

إدارة الشؤون الفنية

العنوان: محاكمة الربيع العربي

حالة حقوق الإنسان في العالم العربي ٢٠١٤

ط ١ - القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،

٣٦ ص؛ ٢٩ سم - سلسلة قضايا الإصلاح ٣٤

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مؤلف)

محاكمة الربيع العربي

حالة حقوق الإنسان في العالم العربي ٢٠١٤

بدعم من
الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)





مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سويا من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصلة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (إيفكس). وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

المدير

بهي الدين حسن

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

نائب المدير

زياد عبد التواب

المحتويات

- توطئة ٧

- تقديم: ٩

- ملخص التقرير ١٥

توطئة

يصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هذا التقرير الموجز حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي خلال عام ٢٠١٤. لم يتمكن المركز من إصدار تقريره التفصيلي هذا العام، والذي يعكف على إصداره سنوياً منذ عام ٢٠٠٨؛ نظراً للضغوط والتهديدات الأمنية غير المسبوقة التي تمر بها إدارة وفريق عمل المركز في مصر، والتي اضطر المركز على إثرها إلى نقل برامجه الإقليمية والدولية إلى تونس في ديسمبر ٢٠١٤. و سيعاود المركز إصدار تقريره بشكل كامل العام القادم. هذا التحليل الموجز اعتمد بشكل رئيسي على الخلاصات الواردة في التقارير القطرية وأوراق الخلفية التي قام بإعدادها مجموعة من الباحثين/الباحثات حول تطورات حقوق الإنسان في عدد من البلدان العربية خلال عام ٢٠١٤.

في هذا الإطار يتوجه المركز بخالص الشكر إلى هؤلاء الباحثين/الباحثات وهم: أحمد علي إبراهيم، اسماعيل عبد الحميد، خلود حافظ، صلاح نصرأوي، عصام الدين محمد حسن، محمد عمران.

هذا التقرير الموجز من إعداد معتز الفجيري وتقديم بهي الدين حسن.

تقديم

شهد العالم العربى خلال عام ٢٠١٤ تدهورًا غير مسبوق فى وضعية حقوق الإنسان -على النحو الذى يُفصّله موجز التقرير السنوى لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- الأمر الذى أفضى إلى كوارث إنسانية غير مسبوقة -حتى بالمقاييس العالمية- على صعيد عدد اللاجئين والنازحين والمهاجرين غير الشرعيين. للأسف لا توجد دلائل تشير إلى تغير أبرز مؤشرات هذا التدهور قبل رحيل عام ٢٠١٥، فالعوامل والقوى التى تقف خلف هذا التدهور النوعى باقية، الأمر الذى قد يقود بالتالى إلى تدهور أكبر، ومأسى إنسانية أكثر قسوة، وتفكك دول أخرى، وتعاضل المخاطر بصورة غير مسبوقة -تتجاوز نطاق العالم العربى- لتمتد إلى السلم والأمن الدوليين.

"الربيع العربى" ليس سببًا لهذا التدهور المخيف، بل بالأحرى فإن "الربيع العربى" كان آخر محاولة جادة من شعوب المنطقة لقطع الطريق على هذا المسار، لكن عوامل وقوى الهدم كانت أقوى من قوى الإصلاح والتغيير، سواء على الصعيد الوطنى أو الاقليمى. بينما فشل المجتمع الدولى فى أن يكون على مستوى تعقيد هذه "اللحظة" التاريخية وتحدياتها، لقد أفلتت "الفرصة"، وتدفع -وستدفع- كل الأطراف ثمنًا باهظًا، مرشحًا للارتفاع بمرور الزمن، إذا ما بقي العجز الوطنى والإقليمى والدولى قائمًا.

لاشك أن أهم حدث خلال عام ٢٠١٤، هو التطور النوعي الذي جرى لقوى الإرهاب، وذلك بميلاد أول "دولة" إرهاب في التاريخ. هذا الحدث التاريخي ليس إحدى ثمار "الربيع العربي"، بل بالأحرى ثمرة ١٤ عامًا من الفشل في مكافحة الإرهاب منذ هجمات ١١ سبتمبر، وانتهاج استراتيجية عرجاء وحيدة الجانب، تركز فقط على الوسائل الأمنية والعسكرية، تتجاهل الجذور السياسية والاجتماعية والدينية، وتضحي بحقوق الإنسان. إنها أيضًا ثمرة عقود متواصلة من التدمير المنهجي في عدة دول لمرتكزات الدولة الوطنية الحديثة -التي تأسست في العالم العربي في أوائل القرن الماضي- الأمر الذي أعاد تدريجيًا هذه الدول إلى وضع أقرب إلى صورتها البدائية الأولى. أي مجموعة من القبائل والطوائف الدينية والمجموعات الإثنية المتجاورة، التي جرى إخضاعها بأبشع الوسائل في التاريخ حتى تتعايش مع هيمنة جماعة طائفية و/أو عرقية و/أو سياسية معينة، بما في ذلك ارتكاب أعمال القتل والاغتصاب والتعذيب والسلب والتهجير الجماعي. في غياب نظام قانوني ودستوري يستحق هذا الاسم، ومؤسسات غير فاسدة تسهر على كفالة الحد الأدنى من الانصاف وعدم التمييز والعدل والعدالة الاجتماعية، وفي مواجهة ممارسات مفرطة في القسوة والظلم القائمين على التمييز وفقًا للهوية الدينية أو الإثنية أو السياسية، أصبحت مجتمعات بكاملها في العراق لا حول لها ولا قوة، هدفًا لتنكيل جماعي متواصل لاسقف له. بلغ هذا التنكيل في سوريا والعراق القصف الجماعي للمدنيين بالكيماوي أو بالطائرات أو بالمدفعية الثقيلة، وأخيرًا ببراميل البترول المتفجرة. لذا "كفرت" هذه المجتمعات الضحية بالدولة "الوطنية" المزعومة، وصارت أولويتها هي الإفلات من هذا الجحيم، إن لم يكن بالانتحار أو باللجوء والهروب الفردي. فبالبحث عن "منقذ"، عن المساندة والحماية من خارج "الدولة" التي لا تتجسد إلا في صورة عصابات أمنية/عسكرية تستبيح كل حياة. لم يعد السؤال من أين يأتي "جودو"؟ المهم أن يأتي، حتى ولو جاء في صورة وهم يُبرد قليلًا من ويلات هذا "الهولوكست". سواء جاء من داخل المنطقة (إيران أو السعودية)، أو من خارجها (الأمم المتحدة أو حلف الأطلسي)، أو حتى من جماعة إرهابية مثل "القاعدة" أو "داعش". هذا حال سوريا وليبيا العراق والسودان واليمن ولبنان، ودول أخرى على الطريق.

حينما يكتب التاريخ الحقيقي للعالم العربي، فإنه سيرصد كيف عانت هذه الشعوب ويلات المستعمر القديم في النصف الأول من القرن العشرين، ثم حكومات الاستقلال الوطني في النصف الثاني منه، ثم عادت تتطلع إلى بعض "المستعمرين" الجدد مع بداية القرن الجديد، من خلال الغزو الأمريكي للعراق وما تداعى حوله من أوهام. ثم أخيرًا، انتقلت قطاعات واسعة من السنة في العراق وسوريا لتجد في تنظيم "القاعدة" ثم "داعش" المنقذ من المظالم الهائلة التي تسحقها كل يوم، بينما تتطلع قطاعات من الشيعة في البحرين والسعودية واليمن ولبنان وسوريا والعراق إلى إيران، من أجل انقاذها من ويلات سحق هويتها، وتتطلع قطاعات أخرى منها إلى تكريس وضع استعلائي أو تمييزي أو احتكاري للسلطة والثروة والنفوذ على

حساب طوائف أو إثنيات أخرى. بينما مازالت الأقليات الطائفية والأثنية الأضعف تتطلع إلى المستعمر القديم، أو أي منقذ أو مستعمر آخر ولو جاء من "المرخ". فقدت "الأغلبات" قبل الأقليات كل أمل في "الإنسانية" قبل رشادة نظم الحكم في بلادها. هذا ليس ثمرة "الربيع العربي"، ولكنه بعض من ثمار حكم النخب الأمنية والعسكرية للعالم العربي - المتواصل منذ أكثر من نصف قرن.

في حوار مع "سى إن إن"، قال عبد الله الثاني ملك الأردن، أن الرئيس السوري بشار الأسد جنب ضرب "داعش" منذ البداية. بينما واصل ضرب فصائل المعارضة الأخرى الأقل تطرفاً وكذلك تلك غير الإسلامية. فسر الملك توجهات النظام السوري بالحرص الاستراتيجي على الإبقاء على من يبدو "أسوأ" وأكثر شرًا. الأمر الذي قد يساعد على تخفيف الضغوط الدولية عليه. بل قد يؤدي لإعادة النظر في المطالبة بإقصاء الأسد. وقد يجد له دوراً في إطار حل ما مستقبلي للمعضلة السورية. غير أن متابعة جبهات الحرب الأهلية الجارية في سوريا تبرهن على أن "داعش" قد توصلت إلى أن ذلك يحقق مصالحها أيضاً. ولذا فإنها جنبت مواجهة الأسد عسكرياً، وكرست كل جهدها الحربي تجاه الأطراف ذاتها التي تشكل الهدف العسكري والسياسي الرئيسى للأسد. "توأمها".

الاتهام الذي وجهه ملك الأردن إلى الأسد، يصعب حصره به فقط. فهو ينطبق على كثيرين يصعب تصور استمرارهم في الحكم والقمع زمناً طويلاً إذا اختفى "التوأم". أي الطرف "الأكثر شرًا وقبحًا". كان على عبد الله صالح رئيس اليمن السابق من أبرز قيادات النخب الأمنية العسكرية الحاكمة في العالم العربي التي أدركت ذلك مبكراً. لقد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً في مواجهة تنظيم "القاعدة" في اليمن، ولكن ليس بغية تحقيق انتصار حاسم عليها. لولا "القاعدة" ربما ما طال عمر نظام صالح في اليمن لنحو ربع قرن. الحكم الحالي في مصر يحتاج أيضاً لأن يبرهن على أن الإرهاب هو الخطر الرئيسى الذي يواجهه، وليس القوى المجتمعية المعادية للتطرف والإرهاب هي الخطر. تزايد أعداد ضحايا الإرهاب من المدنيين والعسكريين هو مؤشر على أن الإرهاب لا يجد رداً مكافئاً يتناسب مع خطورته، خاصة في ظل التزايد المطرد في عدد ضحايا أعمال القبض والمحاکمات المسييسة وغير العادلة، من النشاط السياسيين السلميين، إسلاميين وعلمانيين، الذي يقدر عددهم بعشرات الآلاف.

ذلك الاحتياج الوجودي "التوأمي" المتلازم بين نظام الأسد و"داعش" لوجود كل منهما لا يحول بالطبع دون - بل يتطلب - أن يتواصل الخطاب الإعلامي العدائي المتبادل بين الطرفين. والذي يتعامل مع الطرف الآخر باعتباره العدو الرئيسى، بل الأخطر. ولكن خلف دخان الخطاب الإعلامى الاستئصالي المتبادل، يقوم الطرفان - أي "داعش" والنخبة الأمنية العسكرية الحاكمة في سوريا - بتقديم الدعم الحيوي المتبادل لماكينتيهما الحربية، بما في ذلك براميل الأسد

البتروولية المتفجرة. حيث تباع "داعش" إلى الحكومة السورية البترول -الذي استولت على آباره في المناطق التي سيطرت عليها- بأسعار أرخص من السوق العالمية، مقابل الحصول على الأموال اللازمة لشراء مستلزمات حيوية أخرى لماكينتها الحربية.

لأسباب مختلفة، أفلتت المغرب وتونس حتى الآن من هذه السيناريوهات الصفيرية. فقد بدأت النخبة الحاكمة والمعارضة في المغرب مبكرًا -في نهاية تسعينيات القرن الماضي- عملية ترميم وإعادة تأهيل سياسية ومجتمعية شاملة لماضي المغرب الذي لا يقل قسوة. لولا ذلك لربما كان المغرب يعاني ويلات المسار السوري أو العراقي ذاتها. بينما أفلتت الانتفاضة التونسية من المصير المصري الحزين. بفضل تواضع الطموح السياسي لنخبته العسكرية ومهنتها. وديناميكية مجتمعها المدني المفتوح على المجال السياسي والنقابي، وانفتاح وبراجماتية قيادة حركة "النهضة" الإسلامية. الأمر الذي ساعدها في الوقت المناسب، على استيعاب دروس السقوط السياسي المروع للإخوان المسلمين في مصر.

لم تطالب رموز "الربيع العربي" في مصر بالإفراج عن القيادات الإرهابية من السجون بعد انتفاضة ٢٥ يناير. بل بادر بالإفراج عنهم بعد شهور محدودة من الانتفاضة المجلس العسكري الذي تولى الحكم بعد تنحي الرئيس السابق حسنى مبارك، والذي يدير أبرز قياداته مصر منذ ٣ يوليو ٢٠١٣. جرت الإفراجات -التي لم يُقدم لها تبرير رسمي حتى الآن- بينما كانت مظاهرات أكثر الجماعات الإسلامية تطرفًا في مصر تحتل "ميدان التحرير" مناديةً بتعيين رئيس المجلس العسكري "أميرًا" للبلاد! بعد الإفراج عنهم انتقلت أغلب تلك القيادات إلى سيناء، بينما بدأت قيادات المجلس العسكري الحاكم -بتواطؤ من جماعة الإخوان المسلمين- أكبر حملة تشهير بحركة "٦ أبريل" الليبرالية، تبعثها ببقية النشاط العلمانيين، ثم تبعثها بعدة مذابح في شوارع وميادين القاهرة لتجمعات قبطية ولنشطاء غير إسلاميين. قبل أن ينتهي العام ٢٠١١، كانت قد توجته بحملة مدامات عسكرية غير مسبقة لمقار عدد من منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية. بعد نحو ٧ شهور شنت الجماعات الإرهابية أول هجوم كبير لها في سيناء في ٧ أغسطس ٢٠١٢، قتلت فيه ١٦ جنديًا مصريًا واختطففت عربتين مدرعتين. خلال العاميين التاليين تصاعدت أعمال العنف والانتقام السياسي في أغلب المدن المصرية، وكذا الهجمات الإرهابية في سيناء. في الوقت نفسه الذي قامت فيه السلطات الأمنية ودوائرها الإعلامية والقضائية بتصعيد هجومها على النشاط الشباب، إسلاميين وعلمايين، ثم على منظمات حقوق الإنسان المستقلة، إلى مستوى لم تعرفه من قبل منظمات حقوق الإنسان منذ نشأتها في مصر منذ ثلاثة عقود. هناك اختلافات عميقة للغاية بين المشهد السياسي في سوريا ومصر، ولكن المتشابهات واضحة لمن يملك نظرة النظر.

نظرًا للمصالح الإسرائيلية-المصرية المشتركة في مواجهة الجماعات الإرهابية، يبالغ الحكم الحالي في مصر في رهانه على فعالية الدعم العسكري الإسرائيلي في سيناء^(١)، وعلى دعم اللوبي الإسرائيلي في واشنطن. يأتي ذلك على حساب حشد القوى المجتمعية المصرية الراضة للعنف والمناهضة للإرهاب -أو على الأقل على حساب التوقف عن قمعها- بما في ذلك المجتمع البدوي في سيناء الذي يعاني مظالم سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية مزمنة، وتميزًا هيكليًا مجحفًا. يرتكز هذا التمييز المؤسسي على قنوات راسخة ومتوارثة لدى النخبة الأمنية والعسكرية في مصر بالشك في الولاء الوطني للبدو. من المفارقات المذهلة أن يتمسك الحكم الحالي في مصر بشكوك لا أساس لها في وطنية مواطنيه في سيناء، في الوقت نفسه الذي يضع ثقته في الطرف الذي يفترض فيه أنه يتنازع "ولاء" البدو المصريين، أي إسرائيل! تنطوي مبالغة الحكم الحالي في مصر في الثقة بإسرائيل على وهم يرفع المشترك والآني في المصالح معها إلى مرتبة التطابق. فالمصلحة الاستراتيجية العليا لإسرائيل ستظل إلى حين يتم حل المسألة الفلسطينية، إبقاء أكبر الجيوش العربية منشغلًا دائمًا بأي نزاع آخر، سواء في سيناء أو ليبيا أو الخليج أو اليمن أو...أو...الخ. بالطبع ليس من مصلحة إسرائيل انتصار الإرهاب في سيناء، ولكن من المؤكد أنه ليس من مصلحتها أن تحقق مصر انتصارًا حاسمًا عليه، خاصةً وأنه بفضل الإرهاب عاد جيش الدفاع الإسرائيلي "ثاني ليها"! عندما يحدث يومًا ذلك الانتصار الحاسم على الإرهاب في سيناء، فإن إسرائيل والذين دعوا سيفقدون كل مبرر، وعليها أن تعود حينذاك إلى ما وراء الحدود مرة أخرى. وهذا بالطبع عكس ما تسعى إليه إسرائيل.

مثلها مثل كثير من الحكومات العربية، لإسرائيل حسابات براجماتية متعددة ومتغيرة. قد تبدو متناقضة، ولكنها -بعكس الحكومات العربية- تخدم في النهاية مصالح الشعب الذي يملك وحده حق المسائلة العسيرة لها، مثلما يملك تغييرها. فإسرائيل التي تساعد مصر ضد الإرهاب في سيناء، هي ذاتها التي تقوم بنقل الجرحى من مقاتلي فرع تنظيم "القاعدة" في سوريا -أي "جبهة النصرة"- إلى مستشفياتها العسكرية، لعلاجهم ثم إعادتهم مرة أخرى إلى قواعدهم، ليواصلوا معاركهم ضد نظام الأسد. وهو النظام ذاته الذي يسانده الحكم الحالي في مصر! وبينما لا يزال الإخوان المسلمون وتنظيمهم الدولي على رأس قائمة أعداء الحكام الحاليين في مصر، فإن تنظيمهم في اليمن هو حليف رسمي لتحالف "عاصفة الحزم" الذي يضم مصر! وبينما أعلنت السعودية عند بدء عمليات التحالف العسكرية في اليمن، أن "القاعدة" و"داعش" ليس ضمن أهدافه العسكرية، فإن مواطنين وعسكريين مصريين يسقطون كل يوم ضحايا لهجمات فروع التنظيمين في مصر!

١- يتحدث الإعلام الإسرائيلي عن ألوان متعددة من هذه المساندة، دون نفي من جانب السلطات المصرية المعنية.

لم تكن تلك الفوضى من صنعة "الربيع العربي"، بل بالأحرى هو ولد في قلبها. ولد في دول لم يبق من بعضها سوى اسمها، وعلم مرفوع على أطلالها بأذرع ما بقي من نخبها الأمنية/ العسكرية الفاسدة، بينما ملايين "السكان" يهيمنون على وجوههم بحثًا عن "مسكن" آخر. حتى لو كان قبرًا في أعماق البحر الأبيض المتوسط.

في مسرحية صمويل بيكيت "العبثية" لا يأتي "جودو" أبدًا رغم طول انتظاره. بينما في "الواقع" العربي -الأكثر عبثية بما دار بخيال بيكيت- يأتي "جودو"، ولكنه يجد في انتظاره النخب الأمنية العسكرية ذاتها، مصحوبة بتوأمها، أي جيوش جماعات التطرف الديني والإرهاب التي ترعرعت في أحضان هذه النخب.

بهي الدين حسن

ملخص التقرير

حالة حقوق الإنسان في العالم العربي خلال عام ٢٠١٤

السياق السياسي لوضعية حقوق الإنسان في البلدان العربية

تفاقمّت أزمة حقوق الإنسان في العالم العربي خلال عام ٢٠١٤، حيث ارتكبت أشد الانتهاكات خطورة على نطاق واسع ومنهجي في الكثير من بلدان المنطقة مثل القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية لفترات طويلة، والمحاكمات غير العادلة التي أفضى كثيرًا منها إلى عقوبة الإعدام أو السجن المشدد، والتهجير القسري، واضطهاد الأقليات الدينية بصورة منهجية. وقد وصلت مستويات هذه الجرائم إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في بعض البلدان مثل سوريا والعراق وليبيا والسودان والأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه الصورة القائمة هي نتيجة طبيعية لفشل التحولات السياسية التي أعقبت ثورات ما عُرف إعلاميًا «بالربيع العربي»، وتمكّن الثورات المضادة على مستويات محلية وإقليمية من تصفية وتشويه هذه الثورات، والانتقام من قياداتها ورموزها. من ناحية أخرى أبدت الأنظمة الحاكمة التي لم تطلها هذه الثورات مقاومة شرسة لدعاة الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، واتخذت إجراءات أمنية وقائية لمواجهة مطالب الإصلاح السياسي والاجتماعي.

ساهم فشل القوى السياسية في بعض بلدان المنطقة في الإدارة السلمية للصراعات في تفاقم أزمة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تزايد الاستقطابات السياسية والطائفية، مع توجه بعض القوى الداخلية إلى استخدام العنف والعسكرة لحسم هذه الصراعات لصالحها. الأزمات الداخلية التي تعيشها دول المنطقة خلال السنوات الخمس الأخيرة، تلقي بالضوء على الفشل الصارخ لهذه الدول -على مدار تاريخها- في إدارة التنوع السياسي والديني والعرقي. هذا التنوع كان في معظم الأوقات حافزًا لصراعات وجودية تقوض من البناء المجتمعي والمؤسسي لهذه الدول. لم يغير الربيع العربي من هذا الواقع، بل كشف عن عجز معظم الأطروحات السياسية والأيدولوجية -المهيمنة على المجال العام منذ عقود طويلة- في تقديم نموذج قادر على تأسيس بناء دستوري ومؤسسي يقوم على احترام حقيقة التنوع في هذه البلدان، وإدارتها بشكل سلمي.

تعارض المصالح الجيوسياسية والاستقطاب بين القوى الإقليمية المختلفة المتمثلة في السعودية والإمارات وإيران وقطر وتركيا وإسرائيل كان لها بالغ الأثر في تعثر ثورات الربيع العربي. حيث رأت النخب الحاكمة لهذه البلدان في الربيع العربي تهديدًا مباشرًا لها، أو فرصة لتعظيم مصالحها وطموحاتها الإقليمية عبر تمكين تيارات سياسية بعينها من السيطرة على الحكم في بلدان الربيع العربي. هذه الدوافع جعلت هذه القوى تسعى إلى توجيه مسار التحولات

السياسية عبر الأدوات المالية والعسكرية، وتحويل النزاعات الداخلية في سوريا واليمن والعراق وليبيا إلى ساحات لحروب بالوكالة عن هذه القوى الإقليمية.

واكب ذلك تصاعد غير مسبوق في نشاط التنظيمات الجهادية العنيفة. وقد كان الحدث الأبرز خلال عام ٢٠١٤ هو تمكن ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية من إحكام سيطرته الفعلية على مناطق جغرافية هامة في العراق وسوريا وليبيا، الأمر الذي عزز من قدراته التسليحية والتجنيدية. انتهج تنظيم الدولة الإسلامية أساليب قتل وحشية وعلنية ضد معارضيه، والرهائن العرب والأجانب الذين يسقطون تحت قبضته. وقد أعلنت عدد من التنظيمات الجهادية في مصر، اليمن، السعودية، ومنطقة المغرب العربي ولائها للتنظيم وقيادته، ونشطت في تنفيذ أعمال عنف في المنطقة العربية، وعدد من البلدان الأوروبية. نجحت هذه التنظيمات في جذب مقاتلين لصفوفها من مختلف بلدان العالم. تقوم هذه التنظيمات على الاستخدام المفرط للعنف ضد الحكام والمجتمع لتأسيس ما يعرف بالحكم الإسلامي المستند إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. مرجعياتها الفكرية تدمج بين التقليدية والحداثة، فهي تقدم قراءات للنصوص الدينية بعضها يستند إلى أشد الاجتهادات الفقهية الإسلامية تطرفاً، وأيضاً تعتمد في نظرياتها السياسية حول الدولة الإسلامية، وحاكمية الشريعة على إنتاج مفاهيم حديثة لا تمت بصلة للتطور التاريخي للمجتمعات الإسلامية أو الشريعة الإسلامية.^(١)

الخطاب الإسلامي السائد الذي ترعاه دولياً وإقليمياً العديد من حكومات المنطقة -بشكل أخص المملكة العربية السعودية ومؤسساتها الوهابية- والمؤسسات الإسلامية الرسمية مثل الأزهر يعزز من نمو هذه التيارات الجهادية لا حصارها. هذه الحكومات هي ذاتها التي تقود الآن الحملات الأمنية بالتعاون مع الدول الغربية في مواجهة الإرهاب والتطرف الديني. على سبيل المثال ففي الوقت الذي قامت فيه السعودية بإدانة الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه جهاديون ضد جريدة شارلي إبدو في باريس في يناير ٢٠١٥ بعد إدانتها من جانب تنظيم القاعدة بازدراء الدين الإسلامي، كانت السلطات السعودية تنفذ عقوبة الجلد القاسية ضد المدون والناشط الحقوقي السعودي رائف بدوي بعد إدانته بازدراء الإسلام على خلفية انتقادات وجهها لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الشرطة الدينية في السعودية، كما تستمر السعودية في تنفيذ أحكام إعدام علنية عبر قطع الرقاب بالسيف تحت اسم تطبيق الشريعة الإسلامية.

من ناحية أخرى فإن التوظيف السياسي للتنظيمات الجهادية، أو غض الطرف عن أنشطتها في بعض الأوقات تكتيك قديم تتبعه العديد من أنظمة المنطقة لتدعيم مركزها وشرعيتها في السلطة، وابتزاز القوى الدولية للتعاون معها باعتبار أن هذه التنظيمات هي البديل لها^(٢)

1-See Tibi, B. (2012) Islam and Islamism. New Haven: Yale University Press.

2-See Filiu, Jean-Pierre. (2015) From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and Its Jihadist Legacy. London: C Hurst & Co Publishers Ltd.

إن التركيز المهيمن على فكرة الأمن، فضلاً عن الحلول الأمنية والعسكرية الرامية الى دحر المنظمات الإرهابية، قد باءت بفشل ذريع. حيث لا يمكن فصل تصاعد نمو التنظيمات الجهادية في المنطقة عن تراكم جملة من العوامل المحفزة على الانخراط في العنف، يأتي في مقدمتها الاستبداد السياسي، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي. كذا فإن التمييز الطائفي يعد أيضاً من مسببات تأجيج العنف الديني. على سبيل المثال، فسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق من تهميش وعنف ضد السنة في العراق عظم من قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على النمو المتسارع، وكسب أنصار وسط التيارات السنية.

باستثناء النموذج التونسي، تبددت آمال التحول الديمقراطي في البلدان التي شهدت ثورات "الربيع العربي". في مصر، ومنذ إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي وحكومة جماعة الإخوان المسلمين في ٣ يوليو ٢٠١٣، لعبت المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في تأسيس نظام حكم سلطوي جديد يفوق في أدواته القمعية ما كان سائداً وقت حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك. فالقتل، والاختفاء القسري، واستخدام القوى المميتة ضد المظاهرات والاعتصامات السلمية اتسع نطاقه منذ يوليو ٢٠١٣. انتخب الرئيس عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع الأسبق رئيساً للبلاد في يونيو ٢٠١٤ عقب انتخابات رئاسية جرت في أجواء من التهيب والإقصاء للمجتمع المدني، والحركات السياسية المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية. أقدم النظام على الانتقام من كل ما له صلة بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتوظيف سلسلة من القوانين القمعية للزج بقيادات ورموز هذه الثورة -وخاصة القوى الشبابية- في السجون. كما سعى النظام المصري خلال عام ٢٠١٤ إلى البدء العملي في خطوات تهدف إلى تصفية حركة حقوق الإنسان المستقلة في مصر، والتضييق على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

اعتمد الرئيس المصري في تعزيز شرعيته على تزايد مخاوف المصريين من العنف والإرهاب، وسقوط الدولة. لكن تطور الأوضاع في البلاد يؤكد أن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتقويض العدالة لم ينجح في احتواء العنف المتصاعد في سيناء، ومختلف مناطق مصر. بل يبدو أن التعامل الأمني المفرط، وانسداد كافة منافذ العمل السياسي السلمي، وتزايد المظالم تجاه الدولة، ومؤسساتها الأمنية والقضائية، حفز عناصر جديدة -خاصة من فئة الشباب- على الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية داخل أو خارج مصر. المميزات التي جاء بها الدستور المعدل لعام ٢٠١٤ أصبحت بلا معنى في ظل تسييس صارخ للقضاء، وتغول السلطة التنفيذية على الحقوق والحريات العامة، فضلاً عن التأخر حتى الآن في إجراء انتخابات تشريعية، مع توسع الرئيس في إصدار قوانين تمس الحقوق الدستورية بإرادته المنفردة، دون أي رقابة.

استمرت حالة الاقتتال الأهلي الداخلي، وتفكك مؤسسات الدولة في عدد من بلدان المنطقة، الأمر الذي نتج عنه تكلفة إنسانية باهظة، وبحسب الأمم المتحدة فإن موجات اللاجئين والنازحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. يوجد الآن نحو ٤ مليون لاجئ من سوريا، و٢ مليون لاجئ من ليبيا. ويُقدَّر عدد النازحين داخلياً في سوريا أكثر من ٧ مليون نازح ونازحة، وفي العراق لجأ نحو ١,٨ مليون عراقي إلى النزوح الداخلي؛ هرباً من وحشية تنظيم الدولة الإسلامية، ومن تفاقم العنف الطائفي. في ليبيا يصل عدد النازحين داخلياً إلى ١٤٠ ألف نازح، وفي اليمن قُدِّر عدد النازحين في سبتمبر ٢٠١٤ بحوالي ٣٣٥ ألف نازح. أعداد كبيرة من هؤلاء اللاجئين تتم استضافتهم في لبنان والأردن ومصر وتونس. لكن نتيجة افتقار هذه البلدان الى أطر قانونية لحماية حقوق اللاجئين، فإن كثير من الفارين من العنف المسلح في سوريا وليبيا واليمن يجدون أنفسهم تحت حصار أمني من نوع آخر في البلدان المضيفة، بل وعُرضة لأعمال انتقامية نتيجة اتساع خطابات التحريض ضدهم في البلدان المضيفة، فضلاً عن تعرض بعضهم للاعتقال أو الترحيل إلى بلدانهم. وقد أصبح الآلاف من البشر الفارين من دولهم نتيجة الحروب والاضطهاد على استعداد للمجازفة بحياتهم في البحر المتوسط عبر الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

دخل النزاع المسلح في سوريا عامه الرابع متسعاً في نطاقه، ونتائج الإنسانية الكارثية، يتحمل نظام الرئيس السوري بشار الأسد المسؤولية الأكبر في ارتكاب جرائم واسعة النطاق ضد المدنيين في سوريا. فقد استمرت الحكومة في شن هجمات غير متناسبة ودون تمييز ضد المناطق المأهولة بالمدنيين مثل حلب ودرعا وريف دمشق عبر استخدام أسلحة محظورة مثل البراميل المتفجرة، وفرض حصار على مدن بأكملها، والذي ينتج عنه مجاعات للسكان. كما تواصل السلطات السورية الاحتجاز التعسفي لآلاف المدنيين، وممارسة التعذيب المنهجي. تتورط أيضاً فصائل المعارضة المسلحة في ارتكاب جرائم ضد المدنيين، وشهد العام الأخيرين تصاعداً في النفوذ الإقليمي للجماعات الجهادية المتشددة مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة -والتي تدخل في نزاعات مسلحة هي الأخرى مع النظام السوري، ومع أطراف أخرى من المعارضة السورية تختلف معها عقائدياً وفكرياً، ارتكبت هذه المجموعات الجهادية المتطرفة جرائم وحشية من قتل، وإعدامات علنية واختطاف ضد المدنيين، والأقليات الدينية، وجرائم عنف واختطاف ضد النساء.

في ليبيا تتصارع حكومتان على السيطرة على البلاد، إحداهما في طرابلس، حيث تمكن تحالف من الجماعات المسلحة من مصراته ومدن أخرى في غرب ليبيا -جنباً إلى جنب مع الإسلاميين- من السيطرة على المطار والوزارات، تحت مظلة المؤتمر الوطني العام الذي رفض تسليم مهامه لمجلس النواب المنتخب، ويطلق عليها حكومة الإنقاذ الوطني. والحكومة الأخرى قامت في طبرق، حيث يجتمع مجلس النواب المنتخب ويطلق عليها الحكومة المؤقتة، وتدور

معارك مسلحة منذ منتصف عام ٢٠١٤ بين الجبهتين. مع تزايد نشاط التنظيمات الجهادية العنيفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية والذي يسيطر على مدينة درنة شرق ليبيا. أعمال العنف والجرائم المرتكبة في ليبيا ترتقي إلى حد ارتكاب جرائم الحرب. وجرائم ضد الإنسانية. في ظل فشل واضح للسلطات الليبية المتعددة و المجتمع الدولي حتى الآن في حماية المدنيين من الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة المتواجدة ميدانيًا في الأراضي الليبية.

في اليمن لم تنجح ترتيبات نقل السلطة التي توصلت إليها القوى السياسية الداخلية بوساطة خليجية عام ٢٠١٢. ومن بعدها الحوار الوطني في إحداث تقدم في المسار الديمقراطي. أو في تحسين حالة حقوق الإنسان. أو وقف النزاع المسلح في العديد من مناطق اليمن. وقد فشلت الحكومة الانتقالية تحت قيادة الرئيس عبد ربه منصور الهادي في معالجة العديد من التحديات السياسية والاقتصادية في البلاد. استمر النزاع المسلح بين الحكومة المركزية و جماعة الحوثيين اليزيدية المسلحة. مع ارتكاب كلا الطرفين انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحققت جماعة الحوثيين والتي خالفت مع أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح انتصارات ميدانية ملحوظة مع نهاية عام ٢٠١٤. الأمر الذي دعي الحكومة اليمنية الانتقالية عام ٢٠١٥ إلى استدعاء قوات عربية بقيادة سعودية للتصدي لتقدم الحوثيين. وقد فاقم التدخل العسكري السعودي من الأزمة الإنسانية في اليمن حيث زادت أعداد القتلى التي وصلت إلى ٤٠٠٠ قتيل حتى منتصف هذا العام معظمهم من المدنيين. كما أضحى نحو ٢١ مليون شخص أي نحو ٨٠٪ من الشعب اليمني في حاجة ماسة إلى الإغاثة الإنسانية العاجلة.

حلّ عام ٢٠١٤ على العراق بأوضاع سياسية وأمنية في غاية السوء أدت في منتصفه إلى دخول البلاد في حرب أهلية طائفية وصراع عرقي جلى في تقسيم مجتمعي على الأرض كان يُخشى دائماً أن تنجر إليه البلاد نتيجة للأزمات السياسية والانهيئات الأمنية المستعصية منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. وقد شكل تصاعد العمليات الإرهابية الجزء الأكثر بشاعة من معاناة العراقيين خلال عام ٢٠١٤ حيث فاقت أعداد القتلى والجرحى مثيلاتها خلال أعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣. إلا أن نكسة خطيرة أكثر فداحة حلت بالعراق منتصف العام حين تمكن تنظيم الدولة الإسلامية في فرض سيطرته على عدة مدن عراقية. وأعلانه إثر ذلك الخلافة الإسلامية وفرض القوانين المتشددة على الممارسات العامة والسلوك الخاص. كما اتبع سياسات التطهير الديني تجاه الأقليات الدينية. أو الفرق الإسلامية التي يخالفها كالشيعة.

تعثر التحولات السياسية في بلدان الربيع العربي عظمّت من تحركات الأنظمة الحاكمة في السعودية والإمارات والبحرين وعمان والسودان والأردن. والتي اعتمدت موقفاً عدائياً من ثورات "الربيع العربي" منذ انطلاقها. لاتخاذ إجراءات وقائية حول دون بزوغ أي حراك سياسي وشعبي

على أراضيها. وعلى الرغم من تبني المغرب لعدد من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية الهامة منذ عام ٢٠١١ فإن التسامح الذي كانت تبديه السلطات المغربية تجاه حرية الرأي والتعبير واحترام حرية واستقلال المدافعين عن حقوق الإنسان بدأ في التقلص بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٤ ربما اتساقاً مع السياسات والإجراءات الأمنية التي اتخذتها العديد من البلدان العربية منذ عام ٢٠١٣ في مواجهة مطالب الإصلاح السياسي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن اتخاذ خطر الإرهاب والتهديدات الأمنية ذريعة للانتقاص من حقوق الإنسان. لكن من أهم الخطوات الايجابية التي اتخذت في المغرب في ديسمبر ٢٠١٤ هو اعتماد الملك القانون ١٠٨/١٣ بشأن تعديلات اختصاص القضاء العسكري، والذي يقتصر بموجبه اختصاص المحاكم العسكرية على محاكمة العسكريين في وقت السلم. ومحاكمة المدنيين أمامها في وقت الحرب فقط. إلا أن المحكمة العسكرية استمرت في محاكمة اثنين من المدنيين أحدهما الناشط الحقوقي الصحراوي إمبرك الداودي. رغم أن القانون الجديد ينص على تخويل كافة القضايا التي تخص المدنيين وتُنظر وقت صدور القانون أمام المحاكم العسكرية. إلى المحاكم الطبيعية.

تراجع وضعية حقوق الإنسان في لبنان ارتبط بمتغيرات المشهد السياسي الإقليمي. وخاصةً المتعلقة بالنزاع المسلح في سوريا. وتساعد نشاط جماعات العنف الديني في منطقة المشرق العربي. فضلاً عن نشاط حزب الله الشيعي في تقديم دعم سياسي وعسكري للنظام الحاكم في سوريا. شهدت عدة مناطق لبنانية خلال عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ العديد من التفجيرات الإرهابية ذات الدوافع الطائفية. تصاعد الاستقطاب الطائفي والسياسي أدى إلى الكثير من الانقسامات الداخلية والشلل في المؤسسات الدستورية والحكومية اللبنانية. والتي من أهمها تأجيل الانتخابات البرلمانية. وعدم انتخاب رئيس لبناني جديد حتى الآن.

في السودان أقدم نظام الرئيس عمر البشير على القمع المنهجي للتجمعات والمظاهرات السلمية. وتشديد الرقابة على الصحافة. واعتقال ومحاكمة نشطاء وناشطات حقوق الانسان. في الوقت ذاته تستمر التداعيات الانسانية من قتل للمدنيين وتزايد أعداد النازحين نتيجة استمرار النزاع المسلح في إقليم دارفور غرب السودان. وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وخلال عام ٢٠١٤ اضطر ما يزيد على نصف مليون شخص للنزوح بسبب تجدد القتال. بما في ذلك عمليات القصف الجوي على مناطق مأهولة بالسكان والهجمات البرية في إقليم دارفور. في الجزائر انتخب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إبريل ٢٠١٤ لولاية رابعة في أجواء انتخابية غير تنافسية. ووسط مقاطعة العديد من الأحزاب والجماعات المعارضة. قامت السلطات بشكل منهجي بقمع الاحتجاجات السلمية. كما واجه العديد من نشطاء حقوق الإنسان. والقيادات النقابية اتهامات تتعلق بممارسة حقهم في التجمع السلمي أو مساندة المظاهرات. والإضرابات العمالية. وتستمر السلطات في تقييد مؤسسات المجتمع المدني. والنقابات المهنية والعمالية.

مثلت تونس استثناءً فريداً لصدود الربيع العربي، ففي عام ٢٠١٤ نجحت الفصائل السياسية الإسلامية وغير الإسلامية -بمساندة من المجتمع المدني- في تجاوز خلافاتها السياسية والفكرية، والسير قدماً في مسار التحول الديمقراطي. حيث اعتمدت تونس دستوراً جديداً توافقياً يصون الحقوق والحريات العامة، وأجريت انتخابات برلمانية ورئاسية تنافسية نزيهة بمشاركة مختلف القوى السياسية التونسية. ومراقبة المجتمع المدني المحلي والدولي. لكن مازال هناك تحديات قد تعرقل من تعزيز هذا المسار الديمقراطي، يأتي في مقدمتها تزايد النفوذ السياسي لعناصر ارتبطت بالنظام السلطوي للرئيس السابق زين العابدين بن علي، الأمر الذي قد يعيق مسار العدالة الانتقالية الذي بدأت فيه تونس عام ٢٠١٤. كما أن تزايد العمليات الإرهابية للتنظيمات الجهادية قد يعطي مبرراً لبعض القوى السياسية المعادية للتحول الديمقراطي في تونس لتحجيم الحريات العامة، خاصة في ظل التأخر في اعتماد إصلاحات جوهرية لقطاع الأمن، والسلطة القضائية.

أنماط انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر شيوعاً

اتساع نطاق القتل خارج نطاق القانون وسط إفلات منهجي من العقاب:

تزايد تورط الدول والمليشيات المسلحة في القتل خارج نطاق القانون هو الملمح الأهم لتدهور حالة حقوق الإنسان في العالم العربي خلال العامين الأخيرين. اتسع نطاق القتل خارج نطاق القانون في إطار النزاعات المسلحة في سوريا وليبيا واليمن والعراق والسودان حيث أضحى الاعتداء على المدنيين أحد الأسلحة التي تستخدمها الأطراف المتحاربة بشكل يومي. فقد حصد النزاع في سوريا نحو ٢٢٠ ألف قتيل مدني. ولا يزال المجتمع الدولي عاجزاً عن اتخاذ إجراءات حازمة لمنع استهداف المدنيين. كذا أصبح استخدام القوة المميتة وسيلة لدى معظم حكومات المنطقة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية أو الاعتصامات السلمية كما هو الحال في مصر والبحرين والسودان والجزائر. في مصر ومنذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في يوليو ٢٠١٣، تورطت أجهزة الأمن والجيش في اعتداءات واسعة النطاق ضد أنصار الرئيس السابق محمد مرسي، وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين نتج عنها قتل أكثر من ألف من المصريين. كما اتسع العنف أيضاً ليستهدف أي احتجاج شعبي معارض للسلطات الحاكمة، ولم تتخذ سلطات الدولة أية إجراءات لمحاسبة المتورطين في هذه الجرائم.

الإحصار المنهجي لحركة حقوق الإنسان والمجتمع المدني:

تعرض مدافعو/مدافعات حقوق الإنسان في مصر والسعودية والبحرين والسودان والجزائر إلى اضطهاد منهجي، وقيود تعسفية لحقهم في التعبير والتنظيم والتجمع السلمي خلال عام ٢٠١٤. فقد تكررت في هذه البلدان مشاهد خضوع النشطاء لمحاكمات في اتهامات تتعلق بنشاطهم السلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان، وقد أدت كثير من هذه المحاكمات إلى عقوبات سجن مشددة. بل وأيضاً إلى عقوبات جسدية -في المملكة العربية السعودية- مع التوسع في فرض حظر السفر إلى الخارج. كذا فقد توسعت بلدان المنطقة في إصدار تشريعات من شأنها تقييد حرية العاملين في مجال حقوق الإنسان مثل قوانين حماية أمن الدولة من الخارج والداخل، وتغليظ العقوبات على التمويل الأجنبي، أو تقييد حرية التعبير على الإنترنت، وإصدار قوانين تقييد الحق في تكوين الجمعيات، وتقييد التجمع والمظاهرات السلمية.

في مصر تم الحكم على يارا سلام المحامية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومعها ٢٣ ناشطة وناشطاً من الشباب، منهم سناء سيف من مجموعة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين» بالسجن عامين بتهمة خرق قانون التظاهر. كما تم الحكم على الناشط علاء عبد الفتاح بالسجن لمدة خمسة أعوام وتغريمه ١٠٠ ألف جنيه مصري على خلفية التظاهر والتجمهر أمام مجلس الشورى في نوفمبر ٢٠١٣؛ اعتراضاً على محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وقد صعدت السلطات المصرية، ووسائل الإعلام المرتبطة بها من حملاتها الإعلامية والتحريضية ضد منظمات حقوق الإنسان، واتهامها بالعمالة والخيانة، وقد أذرت الحكومة منظمات حقوق الإنسان في يوليو ٢٠١٤ بالعمل تحت مظلة القانون الاستبدادي رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢، أو مواجهة الحل، ومحاكمة قيادات هذه المنظمات. وقد اتخذت الدولة إجراءات فعلية بداية عام ٢٠١٥ للتحقيق القضائي مع عدد من المنظمات الحقوقية منها المعهد المصري الديمقراطي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في اتهامات تتعلق بالتمويل الأجنبي بالخيانة للقانون، وتأسيس كيانات غير شرعية. تزايد تهديد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر بالسجن والقتل أحياناً، وتكرار قرارات منع السفر بشكل تعسفي دفع عدداً من أبرز هؤلاء المدافعين والمدافعات إلى مغادرة البلاد، ودفع عدداً من المنظمات والمراكز إلى تقليص عملها.

في البحرين يستمر سجن عبد الهادي الخواجه رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، وواحد من أبرز مدافعي حقوق الإنسان في البحرين منذ إبريل ٢٠١١، وقد حكم عليه بالسجن المؤبد في يونيو ٢٠١١، بعد محاكمة عسكرية غير عادلة، في اتهامات تتعلق بالإرهاب، ومحاولة قلب نظام الحكم. كما يتعرض نبيل رجب مؤسس مركز البحرين لحقوق الإنسان، ومركز الخليج لحقوق الإنسان إلى اضطهاد متواصل منذ عام ٢٠١٢، فعقب إطلاق سراحه في مايو ٢٠١٤ بعد قضائه عامين في السجن لإدانته بالتظاهر غير المشروع، تم التحقيق معه مرة أخرى في أكتوبر من العام نفسه في اتهامات تتعلق بإهانة مؤسسات الدولة عقب تعليقات نقدية قام بها

على تويتز، وقد تم منعه من السفر، وحُكم عليه بالحبس ستة أشهر في يناير ٢٠١٥. في إبريل ٢٠١٥ بدأ التحقيق معه في اتهامات أخرى تتعلق بإهانة وزارة الداخلية، ونشر أخبار كاذبة.

في السعودية، في مايو ٢٠١٤ تم الحكم على المدون والناشط الحقوقي رائف بدوي بالسجن لمدة عشر سنوات، وألف جلدة، وغرامة مالية تبلغ مليون ريال سعودي بالإضافة إلى منعه من السفر لمدة عشر سنوات، ومنعه من الكتابة على الانترنت، وذلك بعد إدانته بازدراء الدين الإسلامي، على خلفية انتقادات وجهها في الإعلام لممارسات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - والتي تُعرف بالشرطة الدينية. وقد بدأ تنفيذ عقوبة الجلد في يناير ٢٠١٥. في يناير أيضاً تم الحكم على وليد أبو الخير المحامي ومؤسس مرصد حقوق الإنسان بالسجن لمدة ١٥ عاماً في اتهامات تتعلق بنشاطه الحقوقي، وممارسة الحق في التنظيم. ومُنعت الناشطة سمر بدوي، زوجة الناشط وليد أبو الخير، من السفر منذ أكتوبر ٢٠١٤، وتم استدعاؤها للتحقيق أكثر من مرة بسبب نشاطها الحقوقي. في السودان، في ديسمبر ٢٠١٤ تم اعتقال أمين مكي مدني رئيس كونفدرالية المجتمع المدني، والمحامي فاروق أبو عيسى رئيس خالف قوى الإجماع الوطني، ومحاكمتهم أمام محكمة خاصة تتعلق بجرائم الإرهاب بتهم «العمل على تقويض النظام الدستوري»، و«التأمر ضد النظام الحاكم». وقد جمعت السلطات السودانية هذه المحاكمة في مارس ٢٠١٥. ويستمر إغلاق اثنين من أبرز منظمات المجتمع المدني في السودان وهم مركز سالة المعني بحقوق المرأة، ومركز الخاتم العدلان للاستشارات والتنمية البشرية. وقد تعرض المرصد السوداني لحقوق الإنسان إلى تهديدات متزايدة عبر مdahمة وتفتيش مقراته، واعتقال بعض أعضائه، ومنع عدد من أنشطته. أصبح المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان هدفاً سهلاً للأطراف والمليشيات المتحاربة في مناطق النزاعات المسلحة، ففي اليمن وليبيا والعراق وسوريا تم اغتيال العشرات من نشطاء وناشطات حقوق الإنسان، مع تعرض الكثيرين أيضاً للاختفاء القسري، أو الاعتقال غير القانوني. في سوريا لا يزال أربعة من المدافعين عن حقوق الإنسان: رزان زيتونة وسميرة خليل وناظم حمادي وزوجها وائل حمادة مختفين قسرياً منذ أن تمت مdahمة مقر عملهم في مركز توثيق الانتهاكات في سوريا في ديسمبر ٢٠١٣ بواسطة جماعة مسلحة. ولا يزال المحامي خليل معتوق مختفياً قسرياً منذ أكتوبر ٢٠١٢، وسط شكوك قوية باحتجازه في مكان سري بواسطة السلطات السورية. وفي اليمن تم اغتيال الناشط الحقوقي والصحافي عبد الكريم الخيواني في مارس ٢٠١٥ عبر مجموعة مسلحة غير معروفة. وفي ليبيا تم قتل الناشطة سلوي بوقعيقيص في منزلها ببنغازي في يونيو ٢٠١٤، وقتل الناشطان توفيق بن سعود وسامي الكوافي في بنغازي في سبتمبر ٢٠١٤. وفي فبراير ٢٠١٥ تم قتل الناشطة انتصار الحصائري في إحدى شوارع طرابلس.

لم تعد المغرب نموذجاً في التسامح مع منظمات حقوق الإنسان كما كانت من قبل، فقد شهد عام ٢٠١٤ تزايد التدخلات الأمنية التعسفية في عمل الجمعيات الحقوقية المحلية

والدولية. كما تم إدانة وحبس عدد من نشطاء حقوق الإنسان في اتهامات تتصل بحقوقهم في التعبير والتجمع السلمي من أبرزهم أسامة حسن ووفاء شرف وعبد الحالق المرخي من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. من ناحية أخرى رفضت السلطات المغربية تأسيس عدد من المنظمات الحقوقية الجديدة. أو فروع محلية لمنظمات موجودة بالفعل بعد اعتراضات أمنية على الشخصيات المؤسسة لهذه الكيانات. على سبيل المثال وفقاً للجمعية المغربية لحقوق الإنسان فقد منعت السلطات المغربية نحو ٨٠ من أنشطتها الحقوقية عام ٢٠١٤ بشكل تعسفي. وكان وزير الداخلية محمد حصاد قد شن هجوماً في ١٥ يوليو أمام البرلمان على الحركة الحقوقية ونعتها بالعمالة واتهمها بدعم الإرهاب وبعرقلة جهود الأجهزة الأمنية. وفي إقليم الصحراء الغربية. تستمر السلطات المغربية في اضطهاد النشطاء الحقوقيين والسياسيين الصحراويين والمغاربة المطالبين بحق الصحراويين في تقرير المصير من خلال مصادرة الحق في التجمع السلمي بشكل منهجي في الإقليم. وتكرار حالات الاعتداءات الجسدية على هؤلاء النشطاء. وإحالتهم إلى المحاكمات. وتعرضهم للتعذيب. والاعتقالات طويلة المدة. والتضييق على حقهم في العمل والتنقل. واضطهاد أسرهم. والتضييق على تواصلهم مع منظمات حقوق الإنسان الدولية.

تتمكن منظمات حقوق الإنسان من القيام بأنشطتها بقدر معقول من الحرية والاستقلالية في تونس ولبنان لكن تظل هناك تحديات تواجه النشطاء في كلتا الدولتين. ففي تونس لم تتخلص بعد المؤسسات الأمنية والقضائية من إرث النظام القمعي لزين العابدين بن علي. في هذا الإطار شهد عام ٢٠١٤ عدداً من الاعتداءات الأمنية التي تعرض لها نشطاء وناشطات في مجال حقوق الإنسان. دون محاسبة مرتكبي هذه الاعتداءات. في لبنان تزداد التهديدات الأمنية لمدافعي حقوق الإنسان. وخاصة السوريين المقيمين في لبنان نتيجة تصاعد النفوذ الأمني والعسكري للقوى المناصرة لنظام بشار الأسد والمتمثلة في حزب الله. وعلى الرغم من تمتع معظم منظمات حقوق الإنسان في لبنان بالمشروعية القانونية. حيث تتعسف السلطات اللبنانية في قبول تأسيس المنظمات المدافعة عن حقوق الأقليات الجنسية. أو الاتحادات العمالية المدافعة عن حقوق العمال المهاجرين.

العصف بحقوق الإنسان تحت ذريعة الأمن ومكافحة الإرهاب؛

عادت تشريعات الأمن ومكافحة الإرهاب إلى الصدارة في المنطقة العربية خلال العامين المنصرمين. تتسم مجمل هذه التشريعات بتبني تعريفات واسعة وغامضة لجريمة الإرهاب. مع تغليب العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة غير منضبطة التعريف. تضاعف هذه التشريعات أيضاً من صلاحيات الأجهزة الأمنية في العصف بحقوق المواطنين المدنية. وتقييد حريات الإعلام. والمجتمع المدني. وإعطاء حصانة قضائية للأجهزة الأمنية أثناء عملياتها في إطار الحرب

على الإرهاب. وفي إطار المواجهة التي تخوضها مصر والسعودية والإمارات ضد جماعة الإخوان المسلمين، وبموجب تشريعات مكافحة الإرهاب في هذه البلدان تم وضع العديد من الجمعيات الخيرية والتنظيمات الأهلية والشخصيات العامة المرتبطة من قريب أو من بعيد بالإخوان ضمن قوائم الإرهاب دون وجود أدلة ملموسة تثبت ضلوعهم في أعمال عنف، أو تمويل لجماعات إرهابية. هذه التشريعات أيضًا تم توظيفها في مصر، السعودية، الإمارات، عمان، السودان والأردن لملاحقة معارضين منتمين إلى التيارات الليبرالية واليسارية ونشطاء حقوق الإنسان. على سبيل المثال في السعودية تم الحكم على وليد أبو الخير المحامي ومؤسس مرصد حقوق الإنسان بالسجن لمدة ١٥ عامًا بعد إدانته في اتهامات شملت «السعي إلى قلب نظام الحكم وتقويض سلطة الملك»، و«ازدراء القضاء»، و«التعاون مع منظمات أجنبية تسعى للإضرار بالملكة»، «تأسيس وإدارة منظمة غير شرعية» و«نشر أخبار من شأنها الإضرار بالأمن العام».

التضييق على وسائل الإعلام وحرية الرأي والتعبير :

تعثر التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، وانتشار النزاعات المسلحة انعكس على تقليص حريات الرأي والتعبير عبر وسائل الإعلام التقليدي والجديد. في مناطق النزاعات المسلحة في سوريا وليبيا والعراق واليمن أصبح الصحفيين عرضة لمخاطر جمة من مختلف أطراف هذه النزاعات. فقد تم رصد العديد من حالات القتل والاختطاف والاعتقال لإعلاميين أثناء تأدية مهام عملهم. في أعقاب الإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر تعرض العديد من الصحفيين المصريين والأجانب للاعتقال والمحاكمة نتيجة تغطيتهم لانتهاكات السلطات المصرية ضد المتظاهرين، أو تقديم تغطية للأحداث غير مقبولة للنظام الحاكم. حيث يوجد حاليًا نحو ١٨ صحفيًا في السجون المصرية. تمتع الإعلام في تونس ولبنان بمساحة أوسع من الحرية خلال عام ٢٠١٤ مع حدوث عدد من الملاحقات القضائية ضد الإعلاميين. كما تعرض بعض الصحفيين لاعتداءات جسدية من قبل السلطات الأمنية أثناء تأدية مهامهم. كذا فإن مساحة حرية الرأي والتعبير على الإنترنت تعرضت لمزيد من القيود في بلدان الخليج العربي ومصر ولبنان. حيث تمت ملاحقة بعض السياسيين والنشطاء نتيجة تعبيرهم عن آراء سلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. انتشر أيضًا توظيف قوانين ازدراء الأديان لتقييد مساحة الجدل العام حول الأديان. وحرية العقيدة، لكن أيضًا تم استخدام هذه القوانين بشكل سياسي لمحاكمة منتقدي الحاكم. وفساد المؤسسات الدينية خاصة في منطقة الخليج العربي.

القضاء كأداة لتصفية الخصوم السياسيين:

البعد الأول لأزمة العدالة في المنطقة العربية هي تحول المحاكم إلى ساحات لتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين ومنتقدي النخب الحاكمة. فقد شهد عام ٢٠١٤ عددًا كبيرًا من محاكمات الرأي أو المحاكمات ذات الطبيعة السياسية في مصر. اتسم معظمها بالطابع الانتقامي، وافتقدت إلى ضمانات المحاكمات العادلة. أفضت كثير هذه المحاكمات إلى الحكم على المئات من قيادات وأنصار جماعة الإخوان المسلمين بالإعدام والسجن المؤبد، وسجن عشرات من أبرز النشطاء والناشطات الشباب في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية بعد إدانتهم في اتهامات تتعلق بخرق قوانين التظاهر والتجمهر. وقد وصلت الأحكام في بعض هذه القضايا إلى السجن المؤبد. وفي البحرين والسعودية تم إدانة وسجن مدافعين عن حقوق الإنسان، ورموز من المعارضة السياسية في اتهامات تتعلق بحقوقهم في التعبير السلمي عن الرأي. وفي السودان مثل قيادات حركة حقوق الإنسان والمعارضة السياسية أمام محاكم الإرهاب في تهم تتعلق بالتآمر على الدولة. البعد الثاني لأزمة العدالة هي سيادة مناخ الإفلات من العقاب وسط تغاضي الدول وأجهزتها القضائية عن التحقيق في جرائم حقوق الإنسان الجسيمة التي ترتكبها أجهزتها الأمنية والعسكرية. التطور الأبرز في هذا السياق في مصر هو تبرئة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي وكل القيادات الأمنية من وقائع قتل المتظاهرين منذ يناير ٢٠١١. وحسب مراقبين محليين ودوليين لم تتسم هذه المحاكمات والتحقيقات فيها بالجدية المطلوبة لإظهار الحقيقة، وإنصاف الضحايا.

معاناة الأقليات الدينية والأثنية:

تعيش الأقليات الدينية والأثنية في المنطقة العربية خلال الأعوام الأربع الأخيرة أسوأ أوضاعها. ساهم في ذلك تصاعد نفوذ التيارات الدينية المتطرفة في مصر وسوريا واليمن وليبيا والعراق وسوريا ولبنان فضلًا عن التفكك الأمني في الكثير من بلدان المنطقة مما جعل هذه الأقليات عرضة لأعمال انتقامية دون حماية. في ليبيا أجبرت مليشيات من مصراتة نحو ٤٠ ألف شخص منتمي إلى جماعة توارغاء منذ عام ٢٠١١ إلى النزوح القسري من أراضيهم. وفي سوريا تعرض نحو ٢٣٥ شخصًا من المسيحيين الأشوريين للاختطاف على يد تنظيم الدولة الإسلامية في الحسكة. وفي العراق قتل حوالي ٥٠٠٠ رجل أيزيدي ولا يزال ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص -معظمهم من الأيزيديين- مختطفين رهن قبضة تنظيم الدولة الإسلامية. بالإضافة إلى أكثر من ٥٠٠٠ آخرين من النساء والفتيات تم خطفهن وبيعهن كرقيق للاستغلال الجنسي. داخل وخارج العراق. أما من تم الإفراج عنهم، فلم يتلق أيًا منهم التأهيل النفسي أو الاجتماعي اللائق من قبل الدولة. هذا بالإضافة إلى تهجير ٨٥٪ من المواطنين الأيزيديين من

منازلهم، وهم حاليًا في مخيمات تفتقر للدعم الإنساني الكافي. وفي مصر صعدت التيارات الدينية من حملاتها التحريضية ضد المسيحيين عبر تحميلهم مسئولية الإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر. الأمر الذي نتج عنه تعرض عشرات الكنائس المصرية إلى الحرق والتدمير والاعتداءات. من ناحية أخرى أشعلت النزاعات السياسية في سوريا واليمن والعراق ومنطقة الخليج الاحتقان الطائفي بين المسلمين السنة والشيعة بصورة غير مسبقة في التاريخ الحديث للمنطقة العربية. تاركةً تكلفةً إنسانية خطيرة في بلدان مثل العراق واليمن نتيجة الأعمال الانتقامية المتبادلة ذات الطابع الطائفي. وسط فشل الحكومات المركزية في وضع حلول جذرية لهذا الاحتقان على أسس المواطنة والمساواة.

أزمة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

تتحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسئولية الأساسية وراء تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. شهد عام ٢٠١٤ استمرار معاناة المدنيين الفلسطينيين من قتل وحصار وترهيب من جانب قوات الاحتلال. التي تظل في حماية دولية من المحاسبة عما ترتكبه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني. بلغت خسائر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠١٤ أكثر من ٢٠٠٠ قتيل من المدنيين. وختجز إسرائيل أكثر من خمسة آلاف سجين فلسطيني لفترات طويلة بشكل تعسفي. مع تعرض الكثيرين منهم إلى محاكمات عسكرية غير عادلة. كثير من هؤلاء السجناء تم التنكيل بهم نتيجة أنشطتهم السلمية في الدفاع عن حقوق الإنسان، والمطالبة بالحق في تقرير المصير، أو مواجهة سياسات الحصار والاستيطان غير القانونية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية.

تتحمل الفصائل السياسية والمسلحة الفلسطينية هي الأخرى جزء من مسئولية تدهور الأوضاع الإنسانية في فلسطين. فاستمرار الانقسام السياسي بين السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وحركة حماس في قطاع غزة عزز من مناخ الإقصاء، والانتقام فيما بين الفصائل السياسية المختلفة. الأمر الذي أدى إلى تكرار حالات القتل خارج نطاق القانون في قطاع غزة بواسطة الميليشيات المسلحة بتهم الخيانة، وشيوع الاعتقالات التعسفية، والتعذيب وإساءة المعاملة داخل مقر الاحتجاز -خاصةً في القطاع. وانتشار المحاكمات ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى أحكام بالإعدام، وفرض قيود متبادلة على وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة والضفة الغربية. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون يعانون من مصادرة حقهم في الجنسية وتقرير المصير. ناهيك عن حرمانهم من معظم حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية في مخيمات اللجوء المترامية في مختلف الدول، وعلى وجه الخصوص اللاجئين في سوريا الذين يتعرضون لموجة أخرى من

التهجير. أو محاصرون في ظروف شديدة القسوة كما هو الحال في مخيم اليرموك والذي يقع على مسافة ٨ كم من دمشق.

قائمة مطبوعات

أولاً: قضايا الإصلاح

- ١ - نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد: إعداد وتحديث: عصام الدين محمد حسن.
- ٢ - نحو دستور مصري جديد: إشراف وتقديم صلاح عيسى، تحرير معتز القبطي.
- ٣ - الانتخابات والرقابية السياسية في مصر- تجديد الوسطاء وعقدة القلقب: دراسة بين قسمة دعاء الدين عرفات تقديم السيد ياسين، نبيل عبد القاح.
- ٤ - نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء: تقديم المستشار يحيى الرافعي، إعداد وتحديث سيد ضيف الله.
- ٥ - الإصلاح السياسي في مصر: الآخر والأخوة المسلمين: عكر على حسن، تقديم: عبد الغنى أبو القروح، وعبد الغنى سعيد.
- ٦ - إعطى الضالوم: أعمال المنتدى المدني للحقوق السوراني قضية شرعية (بالسوية والإنجليزية).
- ٧ - نحو تطوير التشريع الإسلامي: عبد الله أحمد التميمي ترجمة وتقديم: حسين أحمد أمين (طبعة ثانية).
- ٨ - عز الدين ورضوان- مناقشات في تجديد الخطاب الديني: إعداد وتقديم: حماد سلام (طبعة ثانية).
- ٩ - معركة الإصلاح في سوريا: د. هاشم خليل، د. حاتم نهار، د. زان زقزاق، د. زهران زيدة، عبد الرحمن الحاج هاشم، د. ياسين الحاج صالح، تحرير: د. زهران زيدة.
- ١٠ - ٧- حرية آخرون: جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان: تقديم وتحديث: معتز القبطي، (طبعة ثانية ومترجمة).
- ١١ - القضية الفلسطينية: وكل من الموضع ثم تابع السلطة التنفيذية: عبد الله خليل.
- ١٢ - حقوق الإنسان والقطاعات المدنية: كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي: إعداد وتحديث: سيد إسحاق ضيف الله (طبعة ثانية).
- ١٣ - القضية والإصلاح السياسي: تقديم وتحديث: نبيل عبد القاح (طبعة ثانية).
- ١٤ - تطريب لإعطاء العربي والمصري: في أوروبا: تقديم أحمد حسن، مراجعة وتحديث: ترجمة: شرف راضي.
- ١٥ - الإعلام في العالم العربي: بين التحرير وإعادة إنتاج الوصية: محمد طليحات، عبد الكريم الجدلاني، عصام الدين محمد حسن، تقديم: معتز القبطي، تحرير: عصام الدين محمد حسن.
- ١٦ - وطن بلا مواطنين: كالتصريحات المستورية في الجزائر: بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د. عمرو حمزاوي، د. محمد السيد سعيد، معتز القبطي، د. هويدا علي.
- ١٧ - وضع مشرق: قضايا- فجائات- تهافتات: إعداد وتقديم: د. زهران زيدة.
- ١٨ - حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح- خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي: إيهاب الزلاقي، دكتور بوليفر دوسان، د. زهران زيدة، سلام لوكوكي، سيف نصراني، د. شريف يونس، د. عمرو حمزاوي، عمرو عبد الرحمن، هويدا علي، د. محمد السيد سعيد، محمد القرماني، تقديم وتحديث: صلاح فوزي.
- ١٩ - أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ "تقرير ورشة العمل" (بالسوية والإنجليزية والفرنسية).
- ٢٠ - من تغيير الأركان إلى تغيير المجتمع- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٨ (بالسوية والإنجليزية).
- ٢١ - نحو قانون ديمقراطي لتحرير العمل الأهلي- دراسة فكرية وميثاقية: عصام الدين محمد حسن (بالسوية والإنجليزية).
- ٢٢ - مسارات السلطة والمعارضة في سوريا: نقد الروي والتملكات: د. حاتم نهار.
- ٢٣ - التحول الديمقراطي في سوريا والقضية الإسلامية: تحرير: د. جورج عكراني، د. زهران زيدة.
- ٢٤ - ولادة الإنكسار من المحلقة والعتاب- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٩ (بالسوية والإنجليزية والفرنسية).
- ٢٥ - الجمهورية البرلمانية- ركيزة الإصلاح السياسي والديمقراطي: صلاح عيسى، د. عمرو الشوكي.
- ٢٦ - تلقى الإصلاح السياسي في العالم العربي- اجتماع مؤثر لمنتدى المستقبل: تقديم: مكي سامي (بالسوية والإنجليزية).
- ٢٧ - جنود الثورة- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٠ (بالسوية والإنجليزية).

- ٢٨ - نحو تأسيس رؤية الاستقلال ونزاهة القضاء العصري. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
- ٢٩ - مقروط الحوايز - حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١١ (بالعربية والإنجليزية).
- ٣٠ - قوانين معقبة الثورة المصرية: محمد الأنصاري، محمد أحمد زارع، تقييد: رجب سعد.
- ٣١ - عندما يحكم الإسلام المسلم: حالة السودان: د. جين إبراهيم علي.
- ٣٢ - آلام المخاض: حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٢ (بالعربية والإنجليزية).
- ٣٣ - فتاوى أم الخراب: سوريا على مفترق الطرق: تقييد وتحريم: ياسين الحاج صالح.
- ٣٤ - محاكمة قريش العربي: التقرير السنوي ٢٠١٤ - تقرير موجز (بالعربية والإنجليزية).

ثانياً: مناهضة حقوق الإنسان:

- ١ - ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: خالد لطفي، خضر ثقيلات، راجي المصري، فلاح عزاب، محمد شبيب، محمد (بالعربية والإنجليزية).
- ٢ - اتفاقية السياسية الفلسطينية: الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد محقي النجدي، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمد شقير.
- ٣ - التحويلة الدينية وحقوق الإنسان: حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاسم، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد فاشي، عبد الله النجدي، أمين مكي هادي.
- ٤ - ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الواضحة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عمار، عباس شلاق، عبد فلاح، محمد عبد القادر ياسين.
- ٥ - القول الديمقراطي المنتشر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أمي علاء، منسي، عبد الغفار شكر، مصطفى العروزي، وحيد عبد الحميد.
- ٦ - حقوق المرأة بين الفوضى والواجب: الإسلام السياسي: عمر القرائي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجليل، غلام جواد، محمد عبد الهادي، الصرك، هبة زروق، عزاء فريفة، القنطرة، باقر الخفيف.
- ٧ - حقوق الإنسان في ظل الإسلاميين: باقر الخفيف، أحمد صبحي منصور، غلام جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هادي نصير، وحيد عبد الحميد، غيث نيسر، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
- ٨ - الحق في قيم: وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غلام جواد، باقر الخفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر خالد، فخر زيد (طبعة ثانية).
- ٩ - الإسلام والديمقراطية: تحرير: سيد إسماعيل، ضيف الله تقييد، حامي صالح.
- ١٠ - الدين وحرية التعبير: إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة: تحرير: رجب سعد، طه تقييد، د. عثمان زلاقة (بالعربية والإنجليزية). (طبعة ثانية).

ثالثاً: ميكرات فكرية:

- ١ - فلسطينية وحقوق الإنسان: فرياد داغر (لبنان).
- ٢ - القضية والحل: هيثم مناع (سوريا).
- ٣ - ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في فلسطين العربية: فلاح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
- ٤ - حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
- ٥ - حقوق الإنسان وحقوق المشاركة وواجب الحوايز: د. أحمد عبد الله.
- ٦ - حقوق الإنسان: الرزق الجليل: مصطفى الميرزاوي (تونس).
- ٧ - تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان: تقييد وتحريم: يحيى الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
- ٨ - نقد دستور ١٩٧١ ودعوة للمطور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
- ٩ - الأهل والعرب: حالة اليمن: علاء قاسم، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القوس.
- ١٠ - المواطنة في الترويج شرعي الإسلام: د. هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
- ١١ - اللاجئين الفلسطينيين وعلمية الحكم: بيان ضد الأوتليت: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
- ١٢ - التفكير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقييد: د. عبد الصليبي، يوسفي. (طبعة ثانية).
- ١٣ - الأساليب الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
- ١٤ - أزمة توكية للمسلمين: عبد الله خليل، تقييد: عبد الغفار شكر.
- ١٥ - مزاعم دولة القانون في تونس: د. هيثم مناع.

- ١٦ - الإسلاميون في حقهم صلاح الدين الفيديني.
- ١٧ - حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مداع.
- ١٨ - حقوق في حقوق المرأة. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عريش الهر.
- ١٩ - كميونية إسرائيل: سلام أم نظام عنصري: ميران بشره تقديم: محمد حنين هيك.
- ٢٠ - انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
- ٢١ - من الحرية: على هامش الفكر الفكري والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمد الفيديني.
- ٢٢ - الأنثروبولوجيا والفن: نحو قسمة الفكر القومي العربي: هاني نصيرة.
- ٢٣ - ثقافة حكم السويدي: حمدي سالم.
- ٢٤ - الفكر في جبهة التحرير: الأسوانية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
- ٢٥ - مشروع الإصلاح الدستوري في مصر: عبد الخالق فريز. تقديم: د. محمد السيد سيد.
- ٢٦ - ثقافة البيت بقر: أحمد عبد الهادي حجازي.
- ٢٧ - المثقف ضد السلطة: رضوان زكية.
- ٢٨ - الإسلام والديمقراطية والحكماء: نيل عبد القادر.
- ٢٩ - الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية: نيل فرج.
- ٣٠ - نحو إرساء قواعد العدل والسلام والانسجام في دارفور: أسحاق الهادي. تقديم: محمد فائق.

رابعاً: دراسات في نقد:

- ١ - حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان: تقديم: محمد السيد سيد - تحرير: بدي الدين حسن.
- ٢ - تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان: التيار الإسلامي والفكر القومي: تقديم: محمد السيد سيد - تحرير: عصام محمد حسن (العربية والإنجليزية).
- ٣ - التسوية السياسية: الديمقراطية وحقوق الإنسان: تقديم: عبد المنعم سيد - تحرير: جمال عبد الجبار (العربية والإنجليزية).
- ٤ - أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عريش وآخرون.
- ٥ - أزمة "كاشج" - من حرية الوطن وكرامة المواطن: تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
- ٦ - يوميات انتفاضة الأقصى: نكاحاً عن حق تحرير الفصير للشعب الفلسطيني: إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

خامساً: تطعيم حقوق الإنسان:

- ١ - كيف يقرر طلب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها دارسون - تحت إشراف المركز - في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ التطعيم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
- ٢ - أوراق المؤتمر الأول لطلاب شابين على البحث العلمي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها دارسون - تحت إشراف المركز - في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ التطعيم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
- ٣ - مشكلة أنهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سيد (طبعة ثانية).
- ٤ - اللجنة الدولية والإقليمية لصحة حقوق الإنسان: محمد أمين الهادي.
- ٥ - الإنسان هو الإنسان: مدخل إلى قانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان: عبد الحنين شعبان.
- ٦ - الرهان على المعرفة: حول قضايا تطعيم ونشر حقوق الإنسان: أرفق الخفيف - عصام الدين محمد حسن.
- ٧ - العمل والمثقف: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: علاء فاعر.
- ٨ - حقوقاً الآن وليس غداً: المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان: تقديم: بدي الدين حسن، ومحمد السيد سيد (طبعة رابعة).
- ٩ - حقوق النساء: من العمل المنزلي إلى تغيير العالم: د. أمل عبد الهادي.
- ١٠ - المواثيق: صالح فوزي (طبعة ثانية).
- ١١ - استقلال القضاء: د. شريف يونس.
- ١٢ - الحركات الاجتماعية الجديدة: فريد زهران.
- ١٣ - استقلال الجامعة: خالد مبادي (طبعة ثانية).

- ١٤ - حرية الصحافة: خالد صلاح.
- ١٥ - الحق في سلامة البصر: د. ماجة علي. (طبعة ثانية)
- ١٦ - الانتخابات في مصر: عمرو عبد الرحمن.
- ١٧ - حقوق النساء: أحمد زكي عثمان.
- ١٨ - المنظمات غير الحكومية: د. مرسى مصطفى. (طبعة ثانية).
- ١٩ - تطوير الحكومية وتعزيز الثقة: مصر - واليونات المتابعة لحقوق الإنسان: إعداد: عصام الدين محمد حسن. (طبعة ثانية)
- ٢٠ - حقوق الإنسان للنساء: بين الاختلاف الدولي وتحفظات الدول العربية: حبيب المدوني، خديجة شقير، نقيب: فريدة النصار.
- ٢١ - الأمم المتحدة وصحة حقوق الإنسان: إعداد: محسن قنديل. (طبعة ثانية)
- ٢٢ - الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان: ترجمة وتقديم: محمد أمين المياحي، د. نزيه كسبي.
- ٢٣ - مسيرة البحث عن المعرفة والتطوير: نبيل فرج.
- ٢٤ - موجز تاريخ العربية: قصة سائد حقوق الإنسان والمواطنة: محمد بنارس.

سابعاً: الطرق ذات جامعية لحقوق الإنسان:

- ١ - رقية لمصيرية القوانين - دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د. هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرعي خيري. (طبعة ثانية).
- ٢ - التسامح المسيحي: المقومات الثقافية للمجتمع العربي في مصر: د. هويدا علي.
- ٣ - ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي: د. مصطفى عبد الخضر.
- ٤ - المستحقون والديمقراطية في المجتمعات: طاعة الديمقراطية مهددة: فن كروف، يورنكه، مراجعة وآخرين، ترجمة محمد عيسى، تقديم د. محمد السيد سعيد.
- ٥ - دولة الحرية في مهب الريح: دراسة في الفكر السياسي عند يوهان غايمر: عبد السلام طويل، تقديم د. نبين محمد.
- ٦ - التطبيع والمواطنة: واقع القرية الحضرية في المدينة المصرية: مصطفى كاسب، تقديم: د. أحمد يوسف سعد.
- ٧ - طريق مصر لتحويل الفتن: المحققان الطنقي وخلفاء التعليم العام والآثار هي: خالد عثمان، تقديم د. محمد سليم السراء، الألبا، د. يوحنا كثر.
- ٨ - منه المحركات الآلية والفكرية: دراسة في الخطاب والتمويل: د. ولاء سلاتي.
- ٩ - المواطنة والحكومة: تسلا، الزمن الصعب: د. فايد بيك.
- ١٠ - تجربة دولة الانتفاة في المغرب: عبد الكريم عبد اللهي، تقديم: هادي مجلي.

سابعاً: عيادات نفسانية:

- ١ - موقف الآباء من حقن الإكليل: أمل عبد الهادي / سهام عبد السلام (العربية والإنجليزية).
- ٢ - ٧ قرايع - فلاح قرية مصرية القضاء على حقن الإكليل: أمل عبد الهادي (العربية والإنجليزية).
- ٣ - جريدة شرق الطفل: جنان عبد (فلسطين ٤٨).
- ٤ - حقائق النساء: نى توك الأصولية: قرية الفلاح.

تلمعتا: لرأست حقوق الإنسان:

- ١ - حقوق الإنسان في ليبيا- حقوق التنوع: أحمد المسطحي.
- ٢ - الثقافة الإنسانية للتراثات الشعبية العربية: أحمد تهاوي.
- ٣ - ثقافة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي البسيط: نور مغيث حنين كشاف علي سبروكه منى طلبة تحرير: عفاف أحمد (طبعة ثانية)
- ٤ - حكمة الفلاسفة: أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، خالد عبد الرحيم، حسن طلبة، حفيظ سالم، عبد الفتاح خليفة، قاسم عبيد قاسم، رؤوف عمار، تميم وتحرير: محمد السيد سعيد.
- ٥ - أعمال الفن في مصر القديمة: عبد الهادي بكر.
- ٦ - مجموعة دراسات الصحافة العربية- عبد الله خليل.

- ٧ - نحو إصلاح علوم الدين - تنظيم الآهرى نموذجاً: علماء قادرون تقديم نيل عبد القادر.
- ٨ - رجل الأعمال - الديمقراطية وحقوق الإنسان: د. محمد السيد سعيد.
- ٩ - عن الامانة والمسئولية للطلاب للترويج في علم العقائد: د. علي مبروك.
- ١٠ - المحادثة بين الفتا والجفرالد: د. علي مبروك.
- ١١ - مصود عن مصر: رائد حقوق الإنسان في مصر: هاني شفيق، تقديم: د. محمد السيد سعيد (طبعة ثانية).
- ١٢ - التشريع السويدي في ميزان حقوق الإنسان: جمال الدين تقديم: محجوب إبراهيم بليكر.
- ١٣ - ما وراء الحجاب: كهنوتية والحرب الأهلية في السودان: هاني الخيفة ترجمة: محمد سليمان.

تسعة: حقوق الإنسان في القانون والآداب:

- ١ - قصص في الخطاب الشرقي العربي: عبد الرحمن في عرف.
- ٢ - المحادثة تحت التسحج: الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حلي سالم.
- ٣ - شانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان): عن الدين نجيب.
- ٤ - فن السطحية بالحق: المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان: نورا أمين.
- ٥ - شينما وحقوق الإنسان: فتح الحسن وأخرون.
- ٦ - الآخر في الثقافة الشعبية: فولكلور وحقوق الإنسان: سيد إسماعيل تقديم: د. أحمد موسى.
- ٧ - قشر من سما: تنوع المعاصر الدينية في شعر معصود درويش: سحر سامي.
- ٨ - الممكن والجميل للاختلاف والتمثال بين الدين والفن: د. حسن طاب.
- ٩ - آخلاق معورابي: تصاد من أجل حرية العقائد: إعداد حلي سالم تقديم: د. فريد جبري غول.
- ١٠ - لوقا لم تقبل: كتابات حول الدراما السودانية: هار سيد.
- ١١ - قبلاء نوبينون ونقد: عنصرين: حجاج أوله تقديم: أحمد عبد المعطي حجازي.
- ١٢ - نيطيف: من نظرة المعتقدات المسيحية: روزا ياسين حسن.
- ١٣ - رواية "الغلاء الفري" أمام المحاكم الأمريكية: أروس عرض.

عشرة: مطبوعات غير دورية:

- ١ - "مواجيع": نشرة شهرية. [مصدر عنها ٩٣ عددا]
- ٢ - رواق عربي: دورية بحثية. [مصدر عنها ٦٨ عددا]
- ٣ - روى مغفرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MHRIP. [مصدر عنها ١١ عددا]
- ٤ - قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [مصدر عنها ٣ أعداد]

حادي عشر: قضايا حركية:

- ١ - العرب بين قمع وتشكل - ونظم الخروج: تقديم وآخرون: يعنى الدين حسن. (بالعربية والإنجليزية والعربية)
- ٢ - تمكين المستضعف: إعداد: مجدي فليح.
- ٣ - إعلان الدار البيضاء: الحركة العربية لحقوق الإنسان: صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان الدار البيضاء ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
- ٤ - إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
- ٥ - إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين: صادر عن المؤتمر الدولي ثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٢ فبراير ٢٠٠١.
- ٦ - الكيل بكيفين: منكرة حول حقوق شعب الفلسطينيين مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (بالعربية والإنجليزية).
- ٧ - اعتراضات إسرائيلية: تمن ستلمون وعصرون: إعداد: محمد السيد ترجمة: سالف طه.
- ٨ - إعلان القاهرة لملامسة العصرية: (بالعربية والإنجليزية).

- ٩ - قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر والمغرب: أحمد شرقي بنويو، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الخال شك، محمد المديني، محمد المني، هادي الحارثي، تقيي: د محمد السيد سعيد.
- ١٠ - الإرهاب وحقوق الإنسان: ١١ سبتمبر (بالغة الإنجليزية).
- ١١ - جسر الوحدة: حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسيرات العودة: تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
- ١٢ - يد على يد: دور المنظمات الأهلية في منظمات الأمم المتحدة: يسري مصطفى.
- ١٣ - خصخصة تحت الحصار: أعمال منقرض القنطرة للتحرير، كالمقرض العلمي ضد الخصخصة: تقديم وتحرير: صلاح أبو ناز.
- ١٤ - إعلان مبررات للجمعية التأسيسية لحقوق الإنسان في نظم العرب (بالسوية والإنجليزية).
- ١٥ - إعلان كمال: مستقبل القريعات الدستورية في السودان (بالسوية والإنجليزية والفرنسية).
- ١٦ - إعلان يونس حول السبل العملية لتجديد الخطاب العربي: (بالسوية والإنجليزية والفرنسية).
- ١٧ - الاستقلال الفكري: نحو مبدعة الإصلاح السياسي في الدول العربية (بالسوية والإنجليزية والفرنسية).
- ١٨ - أولويات وأليات الإصلاح في نظم العرب (بالسوية والإنجليزية والفرنسية).
- ١٩ - إعلان الربيع: بيان منقرض المجتمع العلمي العربي إلى "المنكر من أجل المستقبل": (بالسوية والإنجليزية).
- ٢٠ - الإعلام والانتخابات الفرنسية: تقديم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس - ١ سبتمبر) (بالسوية والإنجليزية).
- ٢١ - الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقديم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر - ٣ ديسمبر) (بالسوية والإنجليزية).
- ٢٢ - السودان والحكمة الجنائية الدولية: اختلافه بيني والمعرض: كمال الجزولي. (طبعة ثلثة).
- ٢٣ - الحقيقة في دارفور - عرض منجز أقرير: لجنة التحقيق الدولية: عرض وتقديم كمال الجزولي.
- ٢٤ - حرية الإعلام وحرية الانتخابات: مجموعة وثائق حول المظهر الدولية لحقوق الإنسان.
- ٢٥ - أي دور للإعلام في تغطية الانتخابات العامة؟ دليل حول العلاقات المحلية والدولية: إعداد: جوناثان مورا، صبحي عيلة. (طبعة ثلثة).
- ٢٦ - الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقديم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر - ١٥ ديسمبر ٢٠١٠) (بالسوية والإنجليزية).
- ٢٧ - تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية: تحرير: عمرو عبد الرحمن.

تلقى عتبر: إصدارات مشتركة:

- أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
- ١- التوعية الجنسية لكليات (الختان) - أرقام وحقوق: د سهام عبد السلام.
- ٢- ختان الإناث: أمل عبد الهادي.
- ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (موانئ)
- إشكاليات نشر التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تحرير: د محمد السيد سعيد، د عهدي بشراف (كلمة).
- ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
- د) بالتعاون مع فرانسكو
- دليل نظم حقوق الإنسان للتعليم الأسلمي والتكوي (نسخة نموذجية).
- هـ) بالتعاون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان
- دليل حقوق الإنسان في الشبكة الأوروبية المتوسطية: خبير شعاري، وكارولين ستافلي
- و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / الحديثة
- عندما يطل السلام: مع ثلاث الديمقراطية والتنمية والسلام في السودان: تحرير يونس ناجوين، كينيس دوتال.
- ز) بالتعاون مع ١٥ منظمة حقوق إنسان مستقلة
- حقوق الإنسان في مصر: تاريخ من نظم والمروعة والتفوق (بالغة الإنجليزية) (UPR)